شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق)

شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN INVESTMENT COMPANY

دعوة لحضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية للسنة المنتهية في 2023/12/31

يتشرف مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الذي سيعقد في تمام **الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الاربعاء الموافق 2024/04/24 في قاعة (ليكريّون) - فندق لاسيجال**، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني، سيعقد الاجتماع الثاني يوم **الاثنين الموافق 2024/04/29** في نفس المكان والزمان، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1- سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي المنتهية في 2023/12/31 والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها.

2- سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليها.

3- مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليها.

4- مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام 2023 واعتماده.

5- الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح على المساهمين.

6- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 مع عدم صرف مكافآت.

7- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورته القادمة (2024-2026)

8- الموافقة على تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة لعام 2024 وتحديد أجره السنوي.

ملاحظات

1- لا يجوز توكيل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما لا يجوز توكيل أي شخص غير مساهم.

2- لا يجوز أن يزيد مجموع الأسهم بحوزة الوكيل عن 5% من اسهم الشركة (15,750,000 سهم).

3- في حالة كون الموكل شركة / مؤسسة، يرجى مراعاة ختم التوكيل بختم الشركة.

4- يشترط لصحة الوكالة أن تكون ثابته في توكيل خطابي خاص وثابته بالكتابة وصادرة من الشركة.

5- يرجى من المساهمين الحضور قبل الوقت بساعة على الأقل وذلك لأغراض اتمام اجراءات التسجيل.

تقرير مجلس الإدارة لمساهمي الشركة

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، أود بهذه المناسبة أن أعرب عن وافر الشكر والتقدير على تلبيتكم دعوتنا لحضور هذا الاجتماع، كما وأود أيضاً أن اشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام والإدارة التنفيذية على جهودهم المبذولة خلال عام 2023.

لقد تمكنا وبحمد الله تعالى خلال العام المنصرم، وبفضل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني – أمير دولة قطر المفدى، وصاحب الجلالة السلطان / هيثم بن طارق آل سعيد المعظم – سلطان سلطنة عمان الشقيقة من مجابهة الصعوبات والأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات لسابقة، حيث تحملت الشركة خسائر متتالية من الشركات الزميلة في مسقط، كما أن شركة قطر وعمان للاستثمار استطاعت التخارج من احدى الشركات الزميلة في مسقط (شركة مزن العمانية) كما استطاعت الشركة زيادة حصتها في الشركة الوطنية للتنمية العقارية من 5% الى 15% بالإضافة أن الشركة استطاعت استثمار رأس مال الشركة في دولة قطر وسلطنة عمان في مجالات مختلفة مثل الصناعة والعقار والأسهم مما مكن الشركة من توزيع أرباح على المساهمين خلال العام الأول تأسيس الشركة.

هذا وأود أن أشيد بالدور الذي يقوم به مجلس إدارة الشركة حيث أنه وبالرغم مما أوضحناه آنفا، إلا أنه لا زالنا نسعى إلى تعزيز استثمارات الشركة المختلفة في دولة قطر أو سلطنة عمان بشكل خاص، سواء في الاستثمارات العقارية أو في اسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام أو الدخول كشريك استراتيجي في رؤوس أموال بعض الشركات المتعثرة وإعادة هيكلتها أو شرائها بالكامل، وسوف تركز استراتيجية الشركة أيضاً على الدخول في الاستثمارات ذات العائد السريع مثل الأسهم والعقارات المؤجرة، هذا بالإضافة إلى التخطيط في الدخول بمجالات الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

هذا ويطيب لي في هذا المقام أن أتوجه باسمي وباسم السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى وإلى جلالة سلطان عمان هيثم بن طارق آل سعيد المعظم والى معالى الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس الوزراء ووزير الخارجية والى سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني وزير التجارة والصناعة وإلى سائر الجهات والأجهزة الرقابية في دولة قطر.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لجميع المساهمين الكرام على ثقتهم البناءة طوال السنوات الستة عشر لرئاسة مجلس الإدارة وقد حان الوقت لترك المجال للآخرين كما أتوجه بالشكر إلى جهاز الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين في الشركة على ما أبدوه من جهود خلال العام .

عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

البيانـات الماليـة مع تقرير مدقق الحسابات المستقل للسنـة المنتهيـة في 31 ديسمبـر 2023

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام

شركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق.
الدوحه – قطر
تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق. ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023، وكلا من بيان الربح أو الخسارة، وبيان الدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشتمل على معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2023، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

أساس الرأي

- لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات"عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. إننا كيان مستقل عن الشركة وفقاً لقانون اخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الاخلاقية الدولية (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (IESBA Code) ولقواعد السلوك المهني ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ومتطلبات مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. إننا نرى أن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا.

تأكيد على أمر

- نلفت الأنتباه إلى الأيضاح رقم (16) حول هذة البيانات المالية، حيث أن بدلات حضور مجلس الأدارة المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 تخضع لموافقة الجمعية العامة للشركة وكذلك موافقة وزارة التجارة والصناعة. إن رأينا لم يتم تعديله فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر أخر

نشير إلي الأيضاح رقم (6.3) حول البيانات المالية بخصوص الأعتراف بحصة الشركة من نتائج أعمال الشركة الزميلة للسنة المقارنة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال تدقيق البيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وفيما يلي وصف لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

تم تحديد أمور التدقيق الرئيسية التالية:

أمور التدقيق الرئيسية	خطوات التدقيق المتبعة لأمور التدقيق الرئيسية
تقييم الاستثمار العقاري يمثل الاستثمار العقاري جزء جوهري من اجمالي موجودات الشركة ولذلك فقد اعتبر من أحد أكثر أمور التدقيق الرئيسية. تقوم الشركة بتسجيل استثمارها العقاري بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة. تم تحديد القيمة العادلة من قبل خبيرين تقييم عقاري مستقلين تم تعيينهم من قبل الإدارة. إن الايضاحات التالية حول البيانات المالية تتضمن علي مزيد من المعلومات المتعلقة بما ورد أعلاه: • الإيضاح 3 (ب) المعلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية. • الإيضاح 5 استثمار عقاري. • الإيضاح رقم 21 افصاحات القيمة العادلة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فيما يتعلق بتقييم الاستثمار العقاري ما يلي: • تقييم موضوعية واستقلالية وخبرة المثمنين المستقلين المعينين من قبل الإدارة. • فحص البيانات الهامة المستخدمة كمدخلات للتقييم. • مراجعة الافتراضات والتقديرات المستخدمة من قبل الإدارة والمثمنين المستقلين ومدى ملاءمة طرق التقييم ومعقولية البيانات المستخدمة في التقييم. • التحقق من كفاية إفصاحات تقييم الاستثمار العقاري الواردة بالإيضاحات حول البيانات المالية.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى التي تشمل المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة السنوي ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الصادر حولها.

من المتوقع أن يتوفر لنا التقرير السنوي للشركة لعام 2023 بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. إن رأينا حول هذه البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نبدي عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت المعلومات لا تتماشى بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو إنها تبدو كأخطاء جوهرية، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية به، فإننا مطالبون بالإفصاح عن هذه الحقيقية. ليس لدينا ما نبلغ عنه بهذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي بالكامل، إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري، وكذلك من وضع أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية بغرض إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح متى كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الادارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو انه ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويعتبر المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمه عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال من التأكيد، ولا يضمن بأن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنجم الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواء بشكل فردي أو مُجتمع، فيما إذا كان من المتوقع تأثيره على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على منهج الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم ايضا بـ:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، من خلال التقييم والقيام بإجراءات التدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أعلى من تلك المخاطر الناجمة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال يشمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمه)

• تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

• استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً الى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيي حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية في قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا الى الايضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الايضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الايضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تُظهر المعاملات والاحداث الهامة بصورة عادلة.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الجهات أو الأنشطة التجارية داخل الشركة لإبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والاشراف وإجراء أعمال التدقيق للشركة. ونبقي نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، نطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم بياناً للمكلفين بالحوكمة يفيد امتثالنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات والمسائل التي يعتقد بشكل معقول إنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وإجراءات الحماية ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل حولها مع المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الاثر الاكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال قانون أو انظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الافصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الافصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا أيضاً، وطبقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري، إن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية مع تلك السجلات. لقد حصلنا على كافة الإيضاحات والمعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي اعتقادنا، وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015 (المعدل بقانون رقم 8 لسنة 2021)، أو لبنود النظام الأساسي للشركة وأية تعديلات عليه، إن وجدت، خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي كما في وللسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

الدوحة – دولة قطر
28 مارس 2024

عن / آر بي أم إي ليمتد – فرع قطر
حكمت مخيمر FCCA (UK)
سجل مدققي الحسابات رقم (297)
سجل المدققين الخارجيين بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (120151)

بيان المركز المالي - للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	2023 ريال قطري	2022 ريال قطري
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة:		
ممتلكات ومعدات	**7,104**	15,000
إستثمار عقاري	**48,736,000**	48,801,000
إستثمارات في شركات زميلة	**53,157,439**	78,998,853
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال-		
الدخل الشامل الأخر	**165,945,865**	115,503,519
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**267,846,408**	243,318,372
الموجودات المتداولة:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال-		
الربح أو الخسارة	**21,205,390**	5,518,058
أرصدة مدينة أخرى	**1,954,872**	1,075,147
نقد وأرصدة لدى البنوك	**20,992,968**	21,701,505
إجمالي الموجودات المتداولة	**44,153,230**	28,294,710
إجمالي الموجودات	**311,999,638**	271,613,082
المطلوبات وحقوق الملكية:		
المطلوبات:		
المطلوبات غير المتداولة:		
ذمم التداول بالهامش الدائنة	**68,778,840**	--
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**2,022,838**	1,890,488
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**70,801,678**	1,890,488
المطلوبات المتداولة:		
ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى	**10,082,944**	10,718,129
إجمالي المطلوبات المتداولة	**10,082,944**	10,718,129
إجمالي المطلوبات	**80,884,622**	12,608,617
حقوق الملكية:		
رأس المال	**315,000,000**	315,000,000
إحتياطي قانوني	**22,920,184**	22,920,184
إحتياطي القيمة العادلة	**(91,175,611)**	(78,590,860)
خسائر متراكمة	**(15,629,557)**	(324,859)
صافي حقوق الملكية	**231,115,016**	259,004,465
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**311,999,638**	271,613,082

عبدالرحمن بن محمد بن جبر ال ثاني
رئيس مجلس الادارة

ناصر محمد ال مذكور الخالدي
الرئيس التنفيذي

بيان الربح أو الخسارة - للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	2023 ريال قطري	2022 ريال قطري
صافي الإيرادات من الموجودات المالية	**5,479,807**	4,183,736
صافي حصة الشركة من الخسائر عن نتائج-		
أعمال الشركة الزميلة	**(11,244,502)**	--
إيرادات إيجار من الإستثمار العقاري	**2,423,250**	2,223,000
خسائر القيمة العادلة من إعادة تقييم-		
الإستثمار العقاري	**(65,000)**	(3,044)
صافي (الخسائر) الإيرادات التشغيلية	**(3,406,445)**	6,403,692
مصاريف عمومية وإدارية	**(5,268,973)**	(5,201,631)
استهلاك ممتلكات ومعدات	**(10,595)**	(23,650)
إجمالي المصاريف	**(5,279,568)**	(5,225,281)
إيرادات أخرى	**529,786**	597,496
صافي (خسارة) / ربح السنة	**(8,156,227)**	1,775,907
العائد الأساسي والمخفف على السهم	**(0.026)**	0.006

بيان التدفقات النقدية - للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	2023 ريال قطري	2022 ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
صافي (خسارة) ربح السنة	**(8,156,227)**	1,775,907
تعديلات للبنود التالية:		
استهلاك ممتلكات ومعدات	**10,595**	23,650
أرباح من مبادلة أسهم شركة زميلة	**(51,659)**	--
إيرادات فوائد	**(661,088)**	(185,372)
خسائر من إعادة تقييم استثمار عقاري	**65,000**	3,044
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**132,350**	135,003
صافي حصة الشركة من الخسائر عن نتائج أعمال-		
الشركة الزميلة	**11,244,502**	--
خسائر غير محققة من إعادة تقييم موجودات-		
مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**1,191,277**	2,036,207
صافي ربح من بيع موجودات مالية بالقيمة-		
العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(2,590,501)**	(1,872,956)
	1,184,249	1,915,483
الحركة في رأس المال العامل:		
أرصدة مدينة أخرى	**(879,724)**	(577,850)
ذمم تجارية دائنة وارصدة دائنة أخرى	**(635,185)**	(2,797,986)
ذمم التداول بالهامش الدائنة	**68,778,840**	--
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال-		
الدخل الشامل الآخر	**(64,572,499)**	(34,125,447)
متحصلات من بيع موجودات مالية من خلال الدخل-		
الشامل الآخر	**14,333,894**	11,003,422
شراء إستثمارات في شركات زميلة	**(5,288,393)**	--
شراء موجودات ماليه بالقيمة العادلة من خلال-		
الربح أو الخسارة	**(206,075,102)**	(53,361,890)
متحصلات من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة -		
من خلال الربح أو الخسارة	**191,786,994**	77,035,535
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	**(1,366,926)**	(908,733)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
شراء عقارات ومعدات	**(2,699)**	(15,748)
فوائد مستلمة	**661,088**	185,372
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**658,389**	169,624
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
توزيعات أرباح مدفوعة	**--**	(3,150,000)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**--**	(3,150,000)
صافي النقص في النقد وما في حكمه	**(708,537)**	(3,889,109)
النقد وما في حكمه في 1 يناير،	**21,701,505**	25,590,614
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر،	**20,992,968**	21,701,505